

الفصل الثانى

الاقتصاد العالمي وآثاره على الاقتصاد المحلي

مقدمة

أولاً : الاقتصاديات الصاعدة ومدى ارتباطها باقتصاديات الدول الكبرى

ثانياً : الاقتصاد العالمي والنظام المالي للدول الكبرى :

متصل أم منفصل

ثالثاً : تداعيات تباطؤ الاقتصاد العالمي على الاقتصاد السعودي

(السياسة النقدية)

رابعاً : السياسات النقدية : اتجاهان متعاكسان أم ملتقيان

خامساً : سياسات مواجهة التضخم

الخاتمة

obeikandi.com

مقدمة

إن التطورات الاقتصادية الدولية تتعكس بشكل مباشر على اقتصادات الدول العربية (السعودي) من خلال الآثار المترتبة على النمو الاقتصادي العالمي والتغيرات في أسعار النفط ونمو التجارة والتدفقات المالية إضافة إلى سعر صرف الدولار وأسعار الفائدة. وفي هذا السياق عالجت هذه الورقة الاقتصاد العالمي وأثاره على الاقتصاد المحلي ، حيث تناولت في الجزء الأول الاقصادات الصاعدة ومدى ارتباطها باقتصاديات الدول الكبرى بينما تطرقت في الجزئين الثاني والثالث إلى النظام العالمي والنظام المالي للدول الكبرى وتداعيات تباطؤ الاقتصاد العالمي على الاقتصاد السعودي، بينما بحث الجزء الرابع والخامس اتجاهات السياسية النقدية وسياسات مواجهة التضخم وأخيرا خرجت الورقة بخاتمة....

أولاً : الاقتصاديات الصاعدة ومدى ارتباطها باقتصاديات الدول الكبرى

يزعم العديد من المراقبين أن الكساد في الولايات المتحدة لن يستمر في التأثير على العالم لأن الصين الآن تلعب الدور الذي كانت تلعبه أمريكا كمحرك للاقتصاد العالمي. وهذا تحليل خاطئ. فرغم النمو السريع الذي حققه الصين، إلا أن قوتها الاقتصادية ما زالت غير مؤثرة بالشكل الذي يحل محل أمريكا في القوة والتأثير الاقتصادي. فبينما يشكل الاقتصاد الأمريكي أكثر من ٢٨ في المائة من الاقتصاد العالمي حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي ١٢,٥ ترليون دولار عام ٢٠٠٥ مقارنة مع ٤٤,٤ ترليون دولار حجم الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وتشكل الاقتصاديات المتقدمة (أمريكا، اليابان، المملكة المتحدة، فرنسا، كندا، ألمانيا، إيطاليا والصين) أكثر من ٦٥ في المائة من الاقتصاد العالمي والجزء الآخر من العالم يشكل ٣٥ في المائة، و يبلغ حجم التجارة العالمية ٢٠,٩ ترليون دولار بما يمثل ٤٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، والاستثمارات الأجنبية المباشرة المشتركة (الداخلية والخارجية) تشكل ١,٧ ترليون دولار، هذا يعني هناك ترابط كبير واعتمادات تبادل بين الدول المتقدمة والصاعدة والنامية والأثر ينتقل من الشمال إلى الجنوب بشكل كبير، وهو يعكس الارتباط الوثيق بين الاقتصاديات الصاعدة واقتصاديات الدول الكبرى. ومن الجدير بالإشارة لا تسهم الصين إلا بـ ٥ في المائة فقط من الناتج العالمي. بل إن آسيا بالكامل، من تركيا إلى الصين، تسهم بنحو ٢٤ في المائة فقط من الناتج العالمي الإجمالي، أي أقل من الولايات المتحدة بمفردها. كما أن ٢١ في المائة من صادرات الصين و ٢٣ في المائة من صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الدول غير الأعضاء تذهب إلى الولايات المتحدة، وهذا

يؤكد التأثير الكبير للاقتصاد الأمريكي على الاقتصاد العالمي بما فيه الاقتصاديات الصاعدة.

ولكن هناك مؤشرات تؤكد إلى احتلال الاقتصاديات الصاعدة مستقبلاً مكانة أكبر في الاقتصاد العالمي ، كالصين والهند ودول جنوب شرق آسيا ، فإذا ما نظرنا إلى معدل النمو الاقتصادي السنوي لتلك الدول الصاعدة (والذي يصل إلى ٧%)، وجدنا أنه يعادل تقريباً ضعف معدل النمو الذي كان يحققه الاقتصاد الأمريكي خلال السنوات القليلة الماضية، لا بل إن الإحصاءات تشير إلى أن حجم النمو الاقتصادي الذي تحقّقه تلك الاقتصاديات الصاعدة مجتمعة سيشكل تقريباً نصف حجم النمو الاقتصادي للعالم - وهو ما يعادل ٣ أضعاف مساهمة معد نمو الاقتصاد الأمريكي وحده!

ومن بين الدلائل الأخرى التي تشير إلى تراجع أهمية الاقتصاد الأمريكي كمستورد رئيسي في العالم، فقد أشارت الإحصاءات إلى تراجع حصة الولايات المتحدة من الاستيراد عالمياً من ١٤ % إلى ١٩% منذ عام ٢٠٠٠، وعلى الرغم من ذلك التراجع في مشتريات الاقتصاد الأمريكي مما ينتجه العالم - وبالأخص الاقتصاديات الصاعدة والنامية- فقد حققت تلك الاقتصاديات معدلات نمو متسارعة بسبب نمو حجم الطلب الداخلي والتبادل التجاري البيني لتلك الدول، بمعنى أن اعتمادها على حجم صادراتها إلى أميركا بدأ في التراجع فعلاً، وباتت تعتمد على نشاط اقتصاداتها بشكل أكبر. فعلى سبيل المثال: خلال النصف الأول من هذا العام، أسهم ارتفاع مستوى إنفاق المستهلكين على السلع والخدمات في كل من الصين والهند وحدهما في زيادة الناتج العالمي بشكل أكبر مما أسهم به ارتفاع حجم إنفاق المستهلكين في الولايات المتحدة! ما يعني أن اقتصاديات تلك الدول لم تعد تعتمد على الاقتصاد الأمريكي لتصرف سلعها وخدماتها بالشكل الذي كانت

عليه في الماضي، ذلك أن معظم تلك الاقتصاديات لم تعد تعتمد على تمويل المقصود لها بالدرجة الأولى - كما كان الحال قبل وأثناء الأزمة الآسيوية في ١٩٩٧ على سبيل المثال، إذ إن حجم احتياطياتها الهائل من القطع الأجنبي- وهو ما يقدر بثلاثة أرباع احتياطيات العالم كله من القطع - قد حقق لها استقلالية مالية متينة تدعم عجلة نموها الاقتصادي غير المسبوق.

وعليه، فإن الأثر الذي يمكن أن يحدثه تباطؤ نمو الاقتصاد الأمريكي على الاقتصاديات الصاعدة تلك محدود- حيث يتوقع على سبيل المثال أن يتابع الاقتصاد الصيني نموه لكن بمعدل ١٠% فقط أي إن الاقتصاد الصيني قد يتضاعف حجمه خلال ١٠ سنوات في أسوأ الأحوال، حتى ولو أصيب الاقتصاد الأمريكي بالركود، علماً أن الاقتصاد الأمريكي ينمو بمعدل ٣,٥% إلى ٤% في أحسن الأحوال (إن معدل نموه الحالي هو ٢,١%).

إذاً فالاقتصاديات الصاعدة تلك ستسهم في إبقاء معدل النمو للاقتصاد العالمي في حدوده المقبولة (بين ٥%-٣,٥%) بسبب نشاطها المتزايد على الرغم من الركود المتوقع للاقتصاد الأمريكي.

كما أن هناك مشكلات داخلية أمريكية وخارجية يتوقع أن تؤثر على المكانة التي يحتلها الاقتصاد الأمريكي مستقبلاً ويزيد دور الاقتصاديات الصاعدة وأهمها على سبيل المثال لا الحصر:

١- أزمة الرهونات العقارية وانخفاض أسعار العقارات وما سببته من انهيارات مالية واقتصادية وضعف الثقة بالاقتصاد الأمريكي.

٢- زيادة الصادرات الأمريكية علماً أن الاقتصاد الأمريكي يعتمد على الاستهلاك الداخلي لذلك يدعى أحياناً (اقتصاد المستهلكين) ولم تتجاوز نسبة الصادرات أكثر من ٢٠% من الناتج المحلي الإجمالي.

٣- أسباب مالية حيث تجاوز العجز التجاري الأمريكي ٨٠٠ مليار دولار وزيادة عجز الموازنة أيضاً.

٤- أسباب نقدية من خلال عدم القدرة على التحكم بالكتلة النقدية المعروضة في السوقين الداخلية والخارجية وهذا ما منع الإدارة المالية الأمريكية من نشر الأرقام المعبرة عنها.

٥- تراجع معدلات الاستثمار بسبب ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج وساهم بذلك ارتفاع أسعار النفط الذي تجاوز سعر البرميل منه عتبة ١٠٠ دولار.

٦- حالة الركود التي يعيشها الاقتصاد الأمريكي وتراجع معدل الادخار الذي أصبح سالباً لأول مرة منذ عشرات السنين - أسباب عسكرية بسبب النزعات العدوانية واحتلال العراق وأفغانستان.

٧- أسباب دولية مثل انتقال الرساميل الخارجية من أميركا إلى دول العالم الأخرى مثل الاتحاد الأوروبي والصين ودول جنوب شرق آسيا... إلخ.

ثانياً : الاقتصاد العالمي والنظام المالي للدول الكبرى.. متصل أم منفصل

من البديهي القول، أن النظام المالي للدول الكبرى جزء متصل من الاقتصاد العالمي، إذ تناقش القوى المالية الكبرى في العالم خلال اجتماعاتها في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، سلسلة تدابير جذرية تحول دون حصول أزمة اقتصادية قد تكون الأخطر منذ نصف قرن نتيجة للتباطؤ الاقتصادي العالمي، حيث تناقش أسباب الاضطرابات الأخيرة في الأسواق المالية ونتائجها، إذ يتركز القلق في الدول المتطورة وفي مقدمتها الولايات المتحدة، في حين لا تزال الاقتصاديات الصاعدة والنامية صامدة، وترى مجموعة السبع، التي تضم (ألمانيا وكندا والولايات

المتحدة وفرنسا وإيطاليا واليابان وبريطانيا)، احتمال إصابة الاقتصاد العالمي الفعلي بعدوى الاضطرابات في الأسواق المالية.

كما طالبت الدول الصناعية الكبرى مؤسساتها المالية بالإفصاح بصفة فورية وشاملة عن خسائرها المحققة وانكشافها على أزمة الرهن العقاري الأمريكي التي توقع صندوق النقد الدولي أن تصل تبعاتها المالية إلى تريليون دولار، وجاء هذا التطور الجريء غير المتوقع في إطار تبني وزراء مال مجموعة السبع محفظة من التوصيات اقترحتها الهيئة الدولية المعروفة باسم "منتدى الاستقرار المالي" لمعالجة أسباب الضعف التي أدت إلى اضطراب أسواق المال وتهديد الاقتصاد العالمي. وتطرقت التوصيات إلى مسؤولية الحكومات في الأزمة، مشددة على أهمية، ليس فقط ضخ السيولة في الأسواق بالتوقيت والحجم المناسبين، وإنما أيضاً تعزيز استجابة السلطات النقدية والمالية للأخطار وزيادة التنسيق وتبادل المعلومات بين البنوك المركزية، بما في ذلك تقويم الأخطار التي تهدد النظام المالي.

وأناط وزراء المال في "منتدى الاستقرار المالي " الذي يضم بين عضويته دول مجموعة السبع وسويسرا وسنغافورة وهولندا وهونغ كونغ وأستراليا إضافة إلى المؤسسات المالية الدولية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "لجنة بازال" مهمة الإشراف بفاعلية عن تطبيق توصياته، معبرين عن اعتقادهم بأن زيادة التعاون بين المنتدى وصندوق النقد الدولي تعزز، القدرة على التحذير في شكل مبكر من الأخطار التي تهدد استقرار النظام المالي العالمي.

وأقر وزراء المال بتردي أوضاع اقتصاداتهم والاقتصاد العالمي ككل بسبب "الضعف المستمر في قطاع السكن الأمريكي والأوضاع الصعبة في أسواق المال والآثار الدولية لارتفاع أسعار النفط والسلع وأخطارها التضخمية".

لقد شهد العالم ٢٤ أزمة اقتصادية منذ عام ١٩٧١، واختلفت في حدوثها وأثرها على الاقتصاد العالمي. بعضها كان محدوداً ومحصوراً في بلد المنشأ، وبعضها توسع ضمن قطاع اقتصادي متعدد الجنسية مثل المصارف أو المعلوماتية وفئة الثالثة كانت لها أبعاد عالمية أكثر شمولاً. وسجل قطاع المصارف وأسواق خدمات المال أكبر عدد من الأزمات بين ١٩٧١ و٢٠٠٨، إضافة إلى أزمات ترتبط بهما. واحتلت أزمات المال واجهة أزمات البلدان كما حدث في بلدان آسيوية، وفي البرازيل ٢٠٠٢. وتأتي أزمة الرهون العقارية العالية الأخطار وخسائر البورصات العالمية بين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ لتتذر بأسوء أزمة اقتصادية قد يشهدها العالم منذ ثمانية عقود. ويبدو لغاية الآن أن العالم عاجز عن احتواء تأثيراتها ولجم تردداتها، وهي تدفع بتأثيراتها إلى بلدان أخرى وتتوسع دوائرها متجاوزة إجراءات الإدارة الأمريكية في خطة النهوض الاقتصادي بقيمة ١٥٤ بليون دولار، وقرارات مجلس الاحتياط الفيدرالي (البنك المركزي الأمريكي)، خفض الفائدة القياسية القصيرة الأجل وضخ السيولة إلى البنوك لمدها بمؤونة مالية تلبي بها حاجات الطلب والجفاف المالي في الولايات المتحدة وبلدان الاتحاد الأوروبي واليابان.

إن تقلص قدرة الأمريكيين على الإنفاق، لن تعوضها زيادة الاستهلاك الداخلي لديهما أو لدى بلدان ناشئة أخرى، ومهما دفعت إدارة الولايات المتحدة من أموال لزيادة قدرة الإنفاق لدى الأسر الأمريكية، فإن الأخيرة فقدت دعماً مادياً قوياً مع انهيار قطاع العقارات وركود الاقتصاد ونقشي البطالة. "ارتفاع سعر برميل النفط فوق ١٠٠ دولار يتقل كاهل المستهلكين، ولا تزال معدلات البطالة ترتفع. ومع انهيار سوق العقارات، لم يعد في إمكان الأمريكيين الذين نصبت أموالهم، أن يستعملوا منازلهم كمصدر لتمويل هوسهم بالتسوق. فالإقتصاد الأمريكي لم يعد يواجه أزمة عابرة، لقد بات الآن في المراحل الأولية لأزمة اقتصادية حقيقية.

إن إجراءات خفض الفائدة حالياً لن يكون لها اثر كبير جداً على الاقتصاد الأمريكي ليعتافى كما في عام ٢٠٠١ عندما خفض مجلس الاحتياط الفيدرالي الفائدة من ٦,٥ إلى واحد والمركزي الأوربي من ٤ إلى ٢ وخفض الياباني فائدته إلى صفر. فالبنوك المركزية اليوم هي مقيدة بسبب ارتفاع معدلات التضخم. كما قد يسيء خفض الفائدة الأمريكية المقرون بتدني قيمة الدولار إلى الاستثمار الأجنبي، ويتراجع تمويل الديون الأمريكية. فالولايات المتحدة مديونة بأكثر من ٩ تريليونات دولار، ومعدل الدين عندها يرتفع أكثر من ارتفاع الإنتاج بأربعة أضعاف، حيث مقابل كل دولار دين، لا تحقق أمريكا أكثر من ٢٥ سنتاً جديداً من الثروة الحقيقية، المولدة للنتاج المحلي الإجمالي، وهذا يعني أن الاقتصاد الأمريكي يمر بحالة تراجع اقتصادي بسبب كون الاندثار اكبر من الاستثمار وتراكم راس المال

وتجاه العوائق المانعة لتفعيل اقتصادها، تسعى الإدارة الأمريكية إلى اتخاذ إجراءات تجعل مجلس الاحتياط الفيدرالي في موقع يخوله ليكون المنظم الرئيس لاستقرار السوق، مثل هذه الإجراءات التي تطمئن الأسواق العالمية، تلاقيا البلدان الصاعدة والنامية - خشية الانعكاسات السلبية - بإجراءات تخفف من وطأة ضغوط التضخم، لا سيما أن النظام المالي للدول الكبرى متصل بشكل وثيق بالاقتصاد العالمي. فالصين التي تتوقع تراجعاً بنحو نقطة واحدة عن معدل نموها القياسي عند ١٠,٧ % لهذه السنة، تعرف جيداً أن سبب التراجع هو تقلص حجم صادراتها نحو أمريكا، وإن عليها أن تضبط معدل التضخم لتحافظ على قدرة استهلاكية محلية تعوضها الخسائر المتأتية من الخارج، وتحفظ لها تكلفة إنتاج معقولة قادرة على المنافسة في أسواق المقصد. لكن الأسواق الأقل ارتباطاً بالتبادل التجاري مع الولايات المتحدة، هي اقل عرضة للاهتزاز.

ثالثاً : تداعيات تباطؤ الاقتصاد العالمي على الاقتصاد السعودي (السياسة النقدية)

وصف مدير صندوق النقد الدولي ستروس - كان، العالم بأنه واقع بين الجليد والنار، بين "جليد تباطؤ الاقتصاد العالمي" متأثراً بتداعيات أزمة الرهن العقاري الأمريكية على أسواق الائتمان والركود المتوقع في الولايات المتحدة، "ونار تعاطم أخطار التضخم" نتيجة الاندفاع المحموم لأسعار السلع والمواد الغذائية، كما حذر من تزايد احتمال تباطؤ الاقتصاد العالمي. والتي يمكن أن تشمل حصول تراجع حاد، وربما انقطاع كلي في حركة انتقال رأس المال إلى الاقتصاديات الصاعدة في الجنوب وأوروبا الشرقية. كما رأى أن فك الارتباط بين ما يحدث في الشمال وما يمكن أن يحصل في الجنوب ليس أكثر من نظرية مضللة.

وفيما يتعلق بمكافحة التضخم، فقد نبه مدير صندوق النقد الدولي من أخطار "مستويات مرتفعة ومستدامة" في التضخم الناجم عن الارتفاع المستمر في أسعار السلع، وحذر من أن أسعار سلع المواد الغذائية التي ارتفع مؤشرها ٤٨ في المائة منذ نهاية عام ٢٠٠٦، بفعل عوامل العرض والطلب والمخزون والوقود الحيوي، باتت تهدد كل المكاسب التي حققتها في مكافحة الفقر.

وفيما يتعلق بالآثار على الاقتصاد السعودي فمع نمو هذا الاقتصاد وتكدس الاحتياطيات النقدية بين الحين والآخر منذ ١٩٧٢، توسعت العلاقات التجارية بين السعودية ودول العالم المؤثرة في التجارة الدولية وأصبح للمملكة ثقل ووضع يختلفان كثيراً عن الماضي. وكان لزاماً على السعودية أن تكون عملتها مرتبطة بطريقة ما مع عملة أو عملات لتسهيل التجارة بينها وبين شركائها. وفي عام ١٩٨٦ تم ربط الريال السعودي عند معدل ٣,٧٥ مقابل الدولار، وكانت سياسة الربط هذه قد تم تبنيها

بغرض الحفاظ على استقرار قيمة العملة داخلياً وخارجياً، وتم اختيار الدولار دون غيره باعتباره العملة المستخدمة في تقييد تعاملات تجارة النفط الدولية، الوضع الذي لا يزال قائماً حتى اليوم. ويهيمن النفط على السواد الأعظم من إيرادات الميزانية والصادرات عند مستوى ٩١ % و٨٨ % على التوالي. وحتى تتمكن من دعم سياسة الربط تحتفظ «مؤسسة النقد العربي السعودي» بموجب النظام برصيد كاف من العملات الأجنبية القابلة للتحويل إلى ذهب، وهي أدوات مالية قصيرة الأجل بالدولار من أجل تغطية كامل قيمة العملة الورقية المتداولة من الريال السعودي، . وفي الواقع تحتفظ مؤسسة النقد اليوم برصيد من العملات الأجنبية يتعدى كثيراً ما هو مطلوب لتوفير التغطية الكاملة للعملة المحلية. وحتى اليوم فقد استوفى الربط أغراضه داعماً للأداء الاقتصادي في البلاد.

وقد شكلت تطورات أسواق النفط ضغوطاً على سياسة الربط في بعض الأحيان، ففي عام ١٩٩٣ أدى انخفاض أسعار النفط مع المخاوف بشأن العجز في الميزانية والميزان التجاري إلى خلق موجة من المضاربات راهنت على انخفاض قيمة الريال في أسواق العملات. كما حدثت موجات مضاربة مشابهة في أواخر عام ١٩٩٨ وأوائل عام ١٩٩٩ تزامنت مع تراجع أسعار النفط والأزمة الاقتصادية في آسيا التي نتج عنها انخفاض كبير في أسعار صرف معظم العملات في المنطقة. وقد نجحت مؤسسة النقد حينها عندما تدخلت في أسواق العملات للحفاظ على استقرار الريال بتوظيف احتياطاتها الضخمة من الموجودات الأجنبية. أما الآن فإن الضغط لا يأتي من أسواق العملات بقدر ما يأتي من الآراء السائدة التي تدعو لرفع قيمة الريال أو حتى إنهاء سياسة ربط سعر الصرف.

كما مارس التباطؤ في الاقتصاد العالمي المقترن بارتفاع أسعار السلع والخدمات عالمياً أثره على الاقتصاد السعودي حيث ارتفع التضخم السنوي في المملكة العربية السعودية بمقدار ٦,٩٩ % في الشهور الإثني عشر حتى ٣١ يناير كانون الثاني عام ٢٠٠٨ وأظهرت بيانات إدارة الإحصاءات بالمملكة أن مؤشر تكلفة المعيشة بلغ ١١١,٧ نقطة في ٣١ يناير كانون الثاني مقارنة مع ١٠٤,٤ نقطة قبل عام، كما أشار البنك السعودي البريطاني إلى انه أسرع معدل منذ عام ١٩٨١، ثم ارتفع إلى ٨,٦٧ % في فبراير شباط ٢٠٠٨ وهو أعلى معدلاته في ٢٧ عاما على الأقل مع تزايد تكاليف الإيجارات والمواد الغذائية.

ومن المتوقع أن يزداد تأثير التضخم النقدي في السعودية مع انخفاض أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث ينخفض حافز الادخار لدى الأفراد لصالح الاستثمار الذي يولد بدوره التضخم باعتباره مصاحب للتنمية وذلك لوجود علاقة طردية بين سعر الفائدة في كل من المملكة وأمريكا، أي كلما خفضت أمريكا سعر الفائدة كان هناك تخفيض مقابل على سعر الفائدة في المملكة، وهذه الحالة مختلفة تماما عما حصل في عام ٢٠٠٦، حيث قامت السلطات النقدية السعودية في رفع معدلات أسعار الفائدة في سياق زيادة أسعار الفائدة الأمريكية، وذلك للاستمرار في الحفاظ على استقرار سعر صرف عملتها المثبتة مقابل الدولار (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٧).

كما رفع البنك المركزي السعودي أيضا متطلبات الاحتياطي مرتين في شهري يناير وفبراير ٢٠٠٨ لإرغام البنوك على الاحتفاظ بمزيد من الأموال في مسعى لإبطاء معدل نمو الائتمان للحد من التضخم.

رابعاً : السياسات النقدية : اتجاهان متعاكسان أم ملتقيان

لا يوجد هيكل رسمي لأسعار الفائدة بالمملكة، حيث تحدد قوى السوق مستوى الأسعار السائدة. وتتأثر أسعار الفائدة بعوامل كثيرة تشمل أسعار الصرف العالمية، وضغوط المضاربة على سعر صرف الريال والانفاق الحكومي النقدي، وعمليات إدارة الأصول والالتزامات لدى المصارف التجارية. وبما أن الدولار يشكل عمله التدخل لسعر صرف الريال السعودي لكونه عمله الصادرات، والمورد الرئيسي للبلاد من النقد الأجنبي، والعملة الرئيسية في معظم المصروفات الحكومية، فقد فرض الواقع العملي الربط الوثيقي للريال بالدولار الأمريكي. وحيث أن الريال مرتبط بسياسة سعر صرف ثابتة، ولكون الدخل من صادرات النفط يعود للحكومة، فأن السياسة المالية تلعب دوراً رئيساً يفوق السياسة النقدية في التأثير المباشر على مستويات السيولة والدخل والنشاط الاقتصادي بشكل عام. كما أن الانفتاح الكبير للاقتصاد السعودي على العالم الخارجي وحرية تحرك رأس المال، يجعل من الصعب أن تأخذ السياسة النقدية مجرى مستقلاً. وتبعاً لذلك، تقتفي أسعار الفائدة المحلية في أغلب الأحوال أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي، أي هناك علاقة طردية بينها، أي يتحركان باتجاه واحد صعوداً وهبوطاً ولا يوجد تعاكس بينهما.

ويمكن تحديد أهداف السياسة النقدية في المملكة بشكل عام في الآتي :

- استقرار سعر الصرف الريال.
- استقرار مستوى الأسعار المحلية.
- نمو عرض النقد بمعدل يفي بمتطلبات القطاع العيني.
- إدارة السيولة المحلية بشكل منظم، يساهم في استقرار أسعار الفائدة، لاحتواء أي تقلبات مفاجئة بسبب عوامل خارجية ليس لها ارتباط بأداء الاقتصاد المحلي.

ويتعين على السياسة النقدية التكيف مع السياسة المالية الحكومية، لتحقيق نوع من التكامل والاتساق لتحقيق الأهداف المطلوبة.

كما تتوفر لدى مؤسسة النقد المملكة العربية السعودية مجموعة من الأدوات والوسائل، تساعد على إدارة السياسة النقدية ومتابعة ومراقبة الأسواق النقدية للتأكد من قيامها بأداء وظائفها بطريقة سلسلة ومنظمة، وتشمل الأدوات المتاحة الآتي :

- الاحتياطي القانوني.
 - الاحتياطي (السيولة).
 - سقف الودائع.
 - سقف الائتمان وقيود احترازية أخرى.
 - تسهيلات إعادة الشراء لسوق أدون الخزينة.
 - تسهيلات إعادة الشراء لسندات التنمية الحكومية.
 - تسهيلات المقايضة في سوق النقد الأجنبي الآجل.
 - أدوات أخرى.
- هذه الأهداف والأدوات للسياسة النقدية هي نفسها الأهداف والأدوات في الدول الكبرى، ولكنها تختلف من حيث الكفاءة في الأداء، ودرجة التطور الاقتصادي للدولة.

خامساً : سياسات مواجهة التضخم

إن أهم السياسات التي يمكن أن تعمل على زيادة الاستثمار وتخفيض معدلات التضخم وكبح جماح ارتفاع الأسعار في المملكة العربية السعودية يمكن إيجازها في ثلاث مجموعات من العوامل هي:-

١- مجموعة العوامل التي ترتبط بجانب العرض.

- تحسين مناخ الاستثمار وإصلاح بيئة أداء الأعمال، حيث إن تدفق الاستثمارات يتأثر بمجمل الأوضاع الاقتصادية والسياسية السائدة، في البلد المستقبل للاستثمارات.
- تحسين معدلات الشفافية والرقابة وتطوير النظم المحاسبية على المستوى الوطني، ودراسة إمكانية التقريب والتوحيد بين التشريعات والقواعد التنظيمية والمصرفية بالمنطقة العربية مع ضمان انسجام هذه القواعد مع المعايير الدولية المقبولة، والعمل على إيجاد معايير محاسبية موحدة.
- منح التسهيلات اللازمة بقصد التشجيع على إقامة المشاريع الزراعية والصناعية والسياحية مما يسهم في تقليص حجم البطالة مع العمل على توفير الأجواء الملائمة للاستثمارات الخارجية مما يتولد عنه حركة رؤوس الأموال باتجاه الداخل والذي سيدفع بالاقتصاد نحو التحسن وبحالة التضخم النقدي باتجاه التقليل والحد من تأثيراته السلبية وجعلها في أضيق نطاق.
- حل مشكلة الإسكان وذلك من خلال دعم صندوق التنمية العقاري وبرنامج مساكن ودعم القطاع الخاص وإنشاء الشركة السعودية للعقارات خطوات جبارة لمعالجة مشكلة السكن.

٢- مجموعة العوامل المرتبطة بجانب الطلب

- الإعانات المباشرة وذلك عبر دعم بعض السلع كالقمح والأرز والحليب حيث خصصت المملكة دعماً مقداره ١٢ ملياراً سنوياً، فيما يكلف إضافة ٥ في المائة بدل معيشة لرواتب موظفي ومتقاعدي الدولة و ١٠ في المائة لمستفيدي الضمان الاجتماعي نحو عشرة مليارات ريال ترتفع خلال الأعوام الثلاثة المقبلة إلى ٦٠ مليار ريال. وهذا إضافة إلى ١,٢

مليار ريال قدمت لدعم مستفيدي الضمان الاجتماعي بشكل مباشر أو من خلال كسوة الشتاء التي أمر بها خادم الحرمين الشريفين، ولم تشمل هذه الأرقام المواجهة غير المباشرة للتضخم والتي منها تخفيض أسعار الوقود والمياه والكهرباء.

- تفعيل الدور الرقابي والتوعوي لجمعية حماية المستهلك، والإسراع في إنهاء مشروع نظام السياسة التموينية، وتكثيف جهود مراقبة الأسعار ومكافحة الغش التجاري، وتفعيل الهيئة العامة للإسكان وبناء الإسكان الشعبي وإصدار نظام الرهن العقاري والأنظمة المرتبطة به بشكل عاجل ستحقق الكثير من الخطط الراغبة في كبح جماح التضخم.
- وحول السياسة النقدية التي تتبعها الدولة لمواجهة التضخم، فالسعودية لديها سياسة نقدية مستقلة ومتوازنة، والتي منها تسهيل الحصول على التمويل وفي الوقت نفسه منع السيولة من التأثير في الأسعار.
- رفع أسعار الفوائد المدفوعة من قبل المصارف التجارية خصوصاً على الودائع طويلة الأجل بمثابة أحد إجراءات مواجهة التضخم من خلال دفع أكبر عدد ممكن نحو الادخار، مما يساهم في إبطاء سرعة دوران الكتلة النقدية قيد التداول وبالتالي الحد من مظاهر التضخم النقدي.

٣- فك الارتباط بين الريال والدولار

كثر الحديث في السنوات الأخيرة عن العلاقة بين الريال السعودي والدولار الأمريكي (الارتباط). ونادى الكثير في الفترة الأخيرة لفك هذا الارتباط كلياً أو جزئياً، والواقع أن ارتباط عملة بأخرى أو بسلة من العملات، منطقياً، تفرضها العلاقات وحجم تلك العلاقات التجارية بين الدول (المصالح الاقتصادية). فليس من صالح أي دولة أن تربط عملتها بعملة دولة أخرى مهما كانت قوية ودولية إن لم يكن بين الدولتين حجم من التجارة يتطلب تلك العلاقة.

وقد استفاد الاقتصاد السعودي من خلال ربط الريال بالدولار حيث حافظ على استقرار العملة السعودية (الريال) لفترة طويلة، غير أن اتساع الشراكة السعودية التجارية وتنوعها في دول العالم أدخل عملات أخرى مثل اللين واليورو وغيرهما يجب على السعودية التعامل معها. وهناك أسباب قوية تدعو إلى ربط الريال بسلة عملات مستقبلاً، وعلى المملكة أن تكون مستعدة للتكيف بكفاءة مع ما تفرضه عليها مصالحتها التجارية. ولنلاحظ ما هو حادث أمامنا في هذا العالم من ناحية ظهور العملاقين الصين والهند، فارتباط الريال بالدولار وحده ليس كافياً ويجب أن يرتبط بسلة من العملات، وأن التقل التجاري لشركاء السعودية التجاريين، حجماً ونسبة، بدأ يتغير مع تطور ونمو الاقتصاد السعودي من بسيط إلى اقتصاد حديث، مما يحتم عليها ربط عملتها بسلة من العملات وليس عملة واحدة.

كما أن إطلاق وتوحيد العملة الخليجية عام ٢٠١٠ سوف يساهم في اتخاذ موقف أفضل وأقوى لمعالجة مشكلة انخفاض الدولار وتأثيراته السلبية على المنطقة، حيث تؤدي هذه الخطوة إلى مكافحة التضخم عن طريق ربط العملة الخليجية الموحدة بسلة عملات ووحدة حقوق السحب الخاصة وبالتالي التصدي لمشكلة انخفاض الدولار والتخفيف من آثارها، ومن المتوقع أن يشكل الدولار من هذه السلة بحدود ٥٠-٥٥% فقط بسبب ارتفاع وتزايد حجم التبادل التجاري بين دول الخليج العربي (السعودية) والاتحاد الأوروبي (يورو)، واليابان (ين)، والصين (يوان)، وبالتالي لن يؤثر انخفاض الدولار بدرجة كبيرة على العملة الوطنية الخليجية، وبالتالي يكون هناك استقرار نقدي نسبي في دول الخليج العربية ومنها السعودية.

الخاتمة

١- ترتبط الاقتصاديات الصاعدة بشكل وثيق باقتصاديات الدول الكبرى، من خلال الآثار المترتبة على النمو الاقتصادي العالمي والتغيرات في أسعار النفط ونمو التجارة والتدفقات المالية والاستثمارية إضافة إلى سعر صرف الدولار وسعر الفائدة.

٢- على الرغم من التراجع في الواردات الأمريكية من الاقتصادات النامية والصاعدة، فقد حققت تلك الاقتصادات معدلات نمو كبيرة وذلك بسبب حجم الطلب الداخلي والتبادل التجاري البيني لتلك الدول، إذ باتت تعتمد على نشاط اقتصاداتها بشكل اكبر، وفي نفس الوقت تعمل على تقليل الاعتماد على الدول الكبرى وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية.

٣- إن النظام المالي للدول الكبرى جزء مهم متصل حيوي من الاقتصاد العالمي، إذ أن الدول المتقدمة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية قلقه جداً من احتمال إصابة الاقتصاد العالمي بعدوى الاضطرابات في الأسواق المالية، لعدة أسباب وأهمها أزمة الرهن العقاري في أمريكا.

٤- يمارس تباطؤ الاقتصاد العالمي المقترن بارتفاع أسعار السلع والخدمات عالمياً اثر مباشر على الاقتصاد السعودي حيث شهدت المملكة ارتفاعاً كبيراً في مستوى التضخم بمقدار ٦,٩٩% في الربع الأول من عام ٢٠٠٨.

٥- يتحرك سعر الفائدة على الريال في المملكة بنفس الاتجاه الذي يتحرك فيه سعر الفائدة على الدولار في الولايات المتحدة الأمريكية، أي هناك علاقة طردية بينهما، وتلجأ مؤسسة النقد السعودية إلى هذا

الإجراء للاستمرار في الحفاظ على استقرار سعر صرف عملتها المثبتة مقابل الدولار.

٦- أهم السياسات في مواجهة التضخم، فهي موزعة على ثلاث حزم من الإجراءات هي :

- مجموعة العوامل التي ترتبط بجانب العرض.
 - مجموعة العوامل المرتبط بجانب الطلب.
 - فك الارتباط بين الريال والدولار.
- ٧- هناك أسباب قوية تدعو إلى ربط الريال بسلة عملات مستقبلاً ولا سيما بعد انخفاض قيمة الدولار، حيث يتوجب على المملكة أن تكون مستعدة للتكيف والتعامل بكفاءة مع ما تفرضه عليها مصلحتها التجارية، حيث أن النقل التجاري لشركاء السعودية اخذ يزداد حجماً وتأثيراً مع تطوير ونمو الاقتصاد السعودي مما يحتم عليها ربط عملتها بسلة من العملات وليس عملة واحدة، كما أن إطلاق العملة الخليجية عام ٢٠١٠ سوف يساهم بشكل كبير في اتخاذ موقف أفضل واقي لمعالجة مشكلة انخفاض الدولار وتأثيراته السلبية على دول الخليج.

المراجع

- البنك الدولي (٢٠٠٧) "التنمية والجيل القادم" تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٧.
- مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.
- صندوق النقد الدولي، " آفاق الاقتصاد العالمي "، إبريل ٢٠٠٨.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة
- تقرير " الاستقرار المال العالمي "، إبريل ٢٠٠٨.
- مصلحة الإحصاءات العامة للمعلومات، المملكة العربية السعودية، الكتاب الإحصائي السنوي.